القضية الوطنية السورية ... أزمة نظام أم فوضى معارضة ؟! -٢-

✓ بقلم: د. نصر حسن

رجوعاً إلى تداعيات التعامل غير الوطني وغير القانوني مع المواطنين الأكراد السوريين ،نرى أن جسم ذلك مع حزمة المشاكل الوطنية في سورية ، لا يمكن أن يتم سوى بتطور سياسي نوعي في فهم جميع الأطراف وآلية تعاملهم مع القضية الوطنية وإقرارهم المسؤول بأن الحل هو في الحوار الوطني الديمقراطي المؤسسي ، وهذا الخيار يملكه نظرياً كافة الأطراف عربياً وأكراداً ، لكن تبقى قدرتهم على تفعيله مرتبطة كلياً بصدق موقفهم من الاستبداد أولاً ،ومستوى معايشتهم للمشكلة الوطنية ثانياً ، والجرأة في قول آرائهم والإصرار على خيار الحل ، بما هو خياراً سياسياً مبنياً على متن أساسي هو الوحدة الوطنية والإفصاح عن حقيقة الانتماء وهيكلته وشكل المستقبل المشترك والعمل بهديه .

واستطراداً ، نرى ضرورة الوضوح النظري الفكري السياسي العملي ، واستيعاب أن استعادة حقوق المواطنين السوريين المنتهكة عربياً وأكراداً ، سواء في حماه أو حلب أو القامشلي أو دمشق ،كما في كل سورية حيث بلاء النظام العام ، لن يتم أيضاً سوى عبر جسر مشترك حامله التفاهم بين الأطراف الوطنية العربية والكردية هذا أولاً وثانياً وثالثاً وعاشراً....وأخيراً ،إذ في ظروف المعارضة السورية الحالية المعروفة ،وفي غياب كتلة وطنية مؤسسية تنظيمية سياسية واضحة الأبعاد ،تغيب معها الشرعية الوطنية السياسية والقانونية لبحث قضايا كبرى مفصلية مثل - الدولة - الدستور - حق تقرير المصير - التي تخص مستقبل سورية ، فالشعب وحده عبر مؤسساته المنتخبة التشريعية هو الذي يملك الشرعية في حسمها في برلمان حر منتخب ديمقراطياً من الشعب ، وهذا لا يعني مطلقاً تعليق القضية الوطنية أو تأجيلها ،أو أن نبقى ساكتين على الظلم والتهميش والقمع الذي يتمادى فيهم النظام الأمني بحق الشعب السوري ، بل نرى أنه من واجب كل أطراف المعارضة تبويب أولويات عملها في تبني قضايا المواطنين بقوة واستمرارية في الداخل والخارج وبكافة الوسائل الممكنة أولاً ،ومغادرة أو تغيير مواقعها التي لم تستطع أن تشتق منها خطاباً وطنياً سياسياً ديمقراطياً توافقياً ، أو أن تنتج معالجة قانونية حقوقية وطنية مقبولة لدى كافة مكونات المجتمع ثانياً ، إلى مواقع الحقيقة الوطنية والبحث الجدي عن كيفية ما للدخول العملي على خط معاناة الشعب ثالثاً ، وأخيراً أن يتم احترام الرؤى والتوجهات الوطنية لكل الأطراف مع الحرص الشديد على الترفع عن الجزئيات والنزاهة ،والابتعاد عن فوضى الطرح " الديمقراطي " الانفصالي الذي يصب في خدمة النظام ويرفع وتيرة الاحتقان الوطني ،ويخلط الأوراق ويشوه الحقوق ، ويربك عملية التغيير الوطني الديمقراطي السلمي المتعثرة أصلاً ، وتقع مهمة ذلك على كافة فصائل المعارضة العربية والكردية والكتاب والسياسيين والمثقفين والنشطاء المحسوبين على المعارضة والكتابة والثقافة من كل الأطراف، باعتماد منطق ونهج جديد قوامه الصدق والنزاهة الوطنية والإنسانية ،والتخلي عن النفاق والمداهنة والتلفيق والمتاجرة الرخيصة بعذابات وظلم المواطنين السوريين عربياً وأكراداً !.

فمن نافل القول ،إن قوة الحق ليس في حجم الظلم وبشاعة انتهاكه فقط، بل في واقعية ومسؤولية وشرعية المطالبة فيه ، والمواطنين الأكراد السوريين تعرضوا إلى كم كبير من الظلم وانتهاك الحقوق الوطنية والإنسانية ،وقد يكون استثناءاً في حجمه ومستواه وبشاعته ، مما يضعه في مرتبة الحق الوطني القوي ،لكن المشكلة هي في وجود محامي وطني قوي أيضاً ، وهذا التركيب الضرورة ،لا ينتجه سوى تأصيل الانتماء الوطني السوري ،وعلنية الأولويات والبرامج وشفافيتها بجذرها وسقفها ، والاستقلال الصريح عن الألاعيب القوى الخارجية والإقليمية والنظام معاً ، التي مابرحت تتاجر بدماء وعذاب المواطنين السوريين الأكراد ، لقد حان الوقت من الحركة الوطنية العربية والكردية على حد سواء ، إلى مغادرة مواقع العصبية والشقاق وسطحية التفاعل وأحياناً المتاجرة والتعايش على تكرير الكراهية والخوف والتعصب ، إلى مواقع الوطن والعمل الموحد ونشر قيم التآخي والسلام والفعل الوطني التاريخي المسؤول ،والحرص المشفوع بالسلوك المطلوب والمواقف الحريصة على الوحدة الوطنية والتبني الصادق لقيم العيش المشترك ،وإعادة تفعيل الاحترام المتبادل والمصالح العامة والرغبة في بناء مستقبل جديد ، هو أمل الجميع في وطن حر عزيز ومواطنين أحرار يتمتعون بحريتهم وحقوقهم وكرامتهم الإنسانية ،بدون أي شكل من أشكال التمييز، وهذا عمل وطني يجب أن لا يبقى أسير الوعود ، وإنما أن يتم اشتقاقه وصياغته ومأسسته من جديد .

وعلى خلفية الحالة المتردية التي يعيشها الشعب واستمرار النظام في إدمانه على القمع وانتهاك الحقوق والغوغائية من جهة ، ومن جهة أخرى ،على ضعف قوى المعارضة وتشتتها وعدم قدرتها على فتح الملفات الوطنية الخطيرة في سورية ، مضافاً لذلك أبعاد الواقع الحالي على المستوى الوطني الأهلي الاجتماعي والسياسي في سورية مضروباً بسوء معامل الظروف الإقليمية والدولية ، الأمر الذي يفرض نفسه اليوم قبل الغد ، والمباشرة بمشروع نهضة وطنية عام ،والتفكير الجدي العملي فيه وتحويله إلى إطار سياسي يجمع القوى الوطنية ويكون قادراً على مواجهة النظام وما أفرزه من تفكك وتخلف وضعف وتردي عام في الحياة الوطنية ، خطوات لابد منها ،تعيد للمواطن دوره وحقه وكرامته وإنسانيته وللوطن وجهه الحضاري .

نرى أن الأمر ليس مرهوناً أو مراهناً على نظام فاقد لأدنى المشروعية والمسؤولية والأهلية الوطنية ، بل على الحركة الوطنية العربية والكردية وقدرتهما معاً على اشتقاق خطاب وطني ديمقراطي جديد ، قوامه الحقوق والحقيقة والوحدة والصراحة ، والتوقف عن التمادي في الكراهية والتضليل واللعب بعذاب الناس وعواطفهم وخاصةً المواطنين الأكراد ، وأيضاً القليل من الكلام والكثير من الفعل الميداني المؤسسي المباشر لمحاصرة الفوضى السياسية على الساحة الوطنية التي مابرح النظام وأجهزته في تعميقها ، ومعالجة نتائج الظلم وتبديد الخوف ووقف نزعات الانعزال وامتصاص الاحتقان المتراكم لعقود، وضخ قيم وطنية فكرية سياسية ثقافية جديدة تؤسس إلى تفعيل قيم التآخي والمحبة والتفاهم والاحترام والتعايش، ونبذ المفاهيم الضارة والسلوك العصبي والتحرر من عطالة الدوران حول الذات والأوهام فرداً أو حزباً أو مكوناً وطنياً ما ، والتوقف عن العبث في النسيج الوطني وتفكيكه وشقلبة الاتجاهات والمعادلات وتمويه الحقوق ،بل وضعها باتساق مع طبيعة الحق ووسائل الوصول إليه ،وبدء صعود الدرج من البداية بدل المحاولات العقيمة للقفز المتكرر في الفراغ .

أي باختصار إعادة جدولة الحق ،واشتقاق وسائله العملية والابتعاد عن الصيغ الجاهزة التي لا تتناسب مع الواقع العام ، وإقرار ضرورات ومحظورات حسم المسألة الوطنية بكل شفافية، والتخلي عن كل أشكال العصبية التي لم تنتج سوى

مزيد من ضياع الحقوق والكثير من المعاناة والألم والتشرد وعدم الاستقرار ، أي لابد من فك أسر العمل الوطني العربي والكردي من النظام أولاً ،ومن عقد وتعقيدات ومعقدي الماضي والحاضر ثانياً ،ومن النفاق والمصلحية والسطحية والفوضى التي تضرب أطنابها في طول المعارضة وعرضها ،العربية والكردية على حد سواء ، والتوجه الصادق على مستوى النوايا المشفوعة بالبرامج والمواقف والأفعال ، إلى تنشيط الحوامل الوطنية المؤهلة للفعل ، والقادرة على نقل الصراع بشتى صوره وبكفاءة من الفوضى والتفكك والخداع ، إلى مستوى العمل الوطني الديمقراطي المؤسسي النوعي ،الذي ناصيته الحرية والعدل والمساواة والوحدة الوطنية وتكافؤ الفرص أمام الجميع ،لاختصار المعاناة على المواطنين السوريين وخاصةً الأكراد منهم ،والتوجه السريع إلى بناء المستقبل الجديد الذي يكون فيه للمواطن السوري قيد مدني ووزن وطني وحق وقيمة وكرامة إنسانية .

خلاصة القول ،إن القضية الوطنية السورية بواقعها الحالي هي مشكلة مجسمة الأبعاد ومتعددة المستويات ، بمجملها هي نتاج نظام فمعي شاذ دوراً ووظيفةً ومعاملةً سيئة مع الشعب من جهة ، ومن أخرى ضعفاً مزمناً في بنى قوى التغيير الوطني في سورية وافتقارها إلى المرجعية الوطنية الجامعة ، وبوابة العبور نحو الحل هي في وقفة صريحة جريئة مع النفس وممارسة نقد علني جريء للتجارب السابقة والحالية بمنتهى الشفافية والمسؤولية ،وإعادة ترتيب الأولويات الوطنية على طريق التأسيس لديمقراطية وطنية حقيقية، تجهض سياسة الاستبداد والتفسخ والكراهية والتخاف ، وتقطع الطريق على النظام وعلى كل القوى الإقليمية التي ليس لها مصلحة في التنمية الديمقراطية والتعايش والاستقرار في سورية ، تلك هي البداية نحو ثقافة سياسية وطنية حقيقة قادرة على التعامل بكفاءة مع الأزمات ، والتي سوف تنتج حلولاً فعلية عادلة لحزمة المشاكل الوطنية التي تعصف بسورية -٢٠٠٩/٥/١٦

إفساد الودّ والقضية

✓ **بقلم: وهيب أيوب**

إن مقولة: "الخلاف بالرأي لا يفسد للود قضية" المتداولة بين المثقفين السوريين ومنهم المعارضة، والعرب عموماً، لا تعدو شعاراً كباقي الشعارات المتداولة دون الالتزام بها حقيقة على أرض الواقع وما يبينه سلوك المثقفين وتعاملهم فيما بينهم، دون السقوط طبعاً في مسألة التعميم.

فقد رأينا وسمعنا نماذج عديدة وكثيرة في تلك المسألة على الفضائيات العربية وخاصة على "الجزيرة" في برنامج "الاتجاه المعاكس"، فما يكاد الحوار يبدأ بين الطرفين موحياً بالعقلانية والهدوء في دقائقه الأولى، حتى ينهار ويتحول في لحظات إلى تراشق وتناحر، يأخذ في معظم الأحيان الطابع الشخصي والذاتي الانفعالي فيمن يستطيع إسكات زميله وإقصاءه، ولصق شتى التهم ضده لتقزيمه والانتصار عليه في معركة صح أن نسميها "صراع الديكة" وحوار طرشان، لا مجادلةً بين مثقفين أو محاججة في العقل والمنطق! وتغدو الأحكام القطعية المسبقة لكلا الطرفين تجاه الآخر منزلقاً إلى الإقصاء المتبادل والقطيعة النهائية.

أزمة المثقفين تلك ليست طارئة وليست نتيجة المشاريع السياسية والفكرية في النصف قرن المنصرم كما يظنّ وحسب.

تقديري، أن جذور الأزمة تضرب عميقاً في تاريخ وتراث المجتمع العربي والإسلامي منذ أربعة عشر قرناً أو يزيد، لما تحمله تلك الموروثات الدينية والتربوية والتراثية والثقافية من مناهج وطبائع استبدادية درجت عليهما سلطتا الدين والسياسة، إضافة لامتداد تلك الذهنية التي باتت نمطية إلى القبيلة والطائفة والعائلة داخل كل منزل. فربّ المنزل يمارس سلطته القمعية على أولاده وزوجته (ما نسميه السلطة الأبوية أو البطركية)، والأخ الكبير على أخوته الصغار وهكذا.. كلٌ يمارس سلطته واستبداده على من دونه، حتى يتم إنتاج السلطتين الاستبداديتين اللتين تمسكان بالحكم، فتعيدان إنتاج الاستبداد والطغيان على ما يجعلهما السلطة المطلقة وتنشرانها مجدداً من أعلى الهرم إلى أسفله بأشكالٍ أشد قسوة وضراوة. النتيجة مجتمع متخلّف بمرمته، سلطة وشعباً، بما فيه المثقفون. ومن الضروري هنا ذكر كتابين هامين في هذا المجال للدكتور مصطفى حجازي "سيكولوجية الإنسان المقهور" والآخر "الإنسان المهدور" من حيث توسعه وتعمقه في وصف وتحليل ذهنية الإنسان أو المجتمع المتخلّف المقهور والمهدور على حدٍّ سواء.

والنقطة الثانية: وبالمقارنة مع أوروبا والغرب، فإن العرب والمسلمين لا يملكون تراثاً قديماً أو حديثاً في مسألة الديموقراطية، وهم ما زالوا يغرفون من تراثهم الديني الإسلامي ويعيدون صياغته من جديد بنماذج أكثر تخلفاً ووحشية أيضاً. بينما الغرب الذي عاش عصوراً ظلامية ووحشية في القرون الوسطى، استفاق في عصر النهضة والحداثة وما بعدها على تراثه اليوناني القديم، خاصة في عهد بركليس والعهد الروماني الذي تلاه. وهنا أذكر مثالين صغيرين للتدليل على ذاك التراث: فالفيلسوف اليوناني سقراط حكم عليه بالموت من خلال تصويت "ديموقراطي" حاز على أغلبية ضئيلة أرادت التخلّص من سقراط.

وفي عهد يوليوس قيصر الذي أراد أن يتفرد ويستبد بالحكم، شارك أكثر محبيه، بروتوس، بقتله، وبقول بروتوس ما معناه: "سأقتل كل من حاول الاستئثار والاستبداد بروما حتى ولو كان أبي". من هنا شكّل هذا التراث للأوروبيين في عصر النهضة وما بعدها رافعة تجعل النضال ضد الاستبداد مقدمة للحرية والديموقراطية عبر تضحيات ذهب الآلاف بل الملايين في سبيلها، ومهد المفكرون والفلاسفة الأوروبيون لها زمناً طويلاً. بينما في عالمنا العربي والإسلامي كان الجهاد دائماً محاربة السلطة من أجل السلطة؟ لهذا أخذوا ينتقلون من استبدادٍ إلى آخر، ودون أن يستطيعوا تجديد أو إبداع فكرٍ أو إنتاج كتلة تاريخية قادرة على الانتقال من فلسفة الاستبداد إلى فلسفة الحرية والديمقراطية، حتى أنهم عجزوا عن إخراج فيلسوف واحد منذ ابن رشد حتى اليوم. بينما اكتظت أوروبا بالفلاسفة والفكر الفلسفي الوضعي والإنساني على مدى القرون السابقة.

لا يمكن إدارة الحريات العامة، سواء بين المثقفين أو سواهم، إلا من خلال دولة المواطنة والقانون. فهناك الكثير من الأسباب الواقعية والمنطقية التي تحرم أي فرد، في مجتمع استبدادي وسلطة ديكتاتورية تسير كل شؤونها بالمحسوبيات والمحظيين والمحظيات، من القدرة على التصرف بمفرده كديموقراطي؛ الديمقراطية تعاقد اجتماعي وسياسي وتبادل مصالح بين الجميع، فهل تستطيع أن تكون اشتراكياً- بالممارسة- في مجتمع رأسمالي؟

لن تستطيع أن تكون حراً وديموقراطيا حقيقياً إلاّ إذا كان الآخرون كذلك، ولن تنال منهما (الحرية والديمقراطية) إلا ما أتاحته لك دولة القانون والديمقراطية نفسها. لهذا كان على المثقفين أنفسهم النضال والسعي لإقامة تلك الدولة، حتى يعيشوا ويعيش الآخرون في رحاب الحرية والديموقراطية، وهذا يحتّم

عليهم إعطاء النموذج الصحيح للتعامل الديموقراطي فيما بينهم على الأقل ليكونوا محفّزين للآخرين وليس العكس.
ولكن لماذا نطلب من المثقف أن يتجاوز، بقوة وعيه وإدراكه، هذا الواقع المأساوي وأن يتحمل قبل الجميع مسؤولية المواجهة مع تلك السلوكية النمطية والذهنية الاستبدادية في السلطة والمجتمع، وأن يرسم النموذج الأفضل من خلال تعامله وسلوكه اليومي، سواء مع زملائه المثقفين أو الناس عموماً؟ لأنه في تخلّيه عن تلك المهمة سيتيح للسلطة الحاكمة مزيداً من القمع والاستبداد واستمرار قهر المثقفين والشعب إلى أجلٍ غير معلوم.
ما زال الفكر العربي والإسلامي حتى اليوم يحاول من خلال أطروحاته، التحايل على الحرية والديموقراطية والاستدارة حولها دون ملامستها أو الاقتراب منها حقيقة، من خلال الزج دائماً بالدين والمقدسات والتراث والأيديولوجيات الشمولية والأحكام المسبقة لهم جميعاً، علماً أنه لا يمكن الوصول إلى دولة الحرية والديمقراطية والقانون وإرساء المواطنة الصحيحة لكل أبناء الوطن على مختلف انتماءاتهم، إلا بفصل هذا عن ذاك، أي الدين عن الدولة. لهذا أيضاً بقي العقل العربي والإسلامي جزءا أصيلاً من تخلّف السلطة والمجتمع، ولم يقدر على دفع الأثمان والتضحيات اللازمة لتجاوز تلك الموروثات، والانتقال إلى عصر الحداثة وما بعدها، اعتماداً على العقل والمنطق والفلسفة الإنسانية. وعليه، بقي يراوح مكانه أحياناً ويرتد إلى الوراء مرات أُخرى.
وهذا لا يمكن حدوثه، كما ذكرنا، إلاّ من خلال نقد الدين والمقدسات والتراث الحامل للكثير من المسلّمات.
وأما إرجاع المسألة إلى أسبابٍ بيولوجية عضوية أو طبيعة نفسية؟

فقد تحدث العديد من الفلاسفة والعلماء عن هذا الموضوع، وقالوا بالفعل بوجود مثل تلك الأسباب.. ردها مثلاً الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو إلى الأسباب البيئية والمناخية بين شعوب الشمال والجنوب، معتبراً أن الأقاليم الشمالية الأكثر برودة تنتج عقولاً وذهنيات أكثر ديناميكية وحيوية من حيث سرعة تدفّق الدم في الجسم، قابلة للتطور أكثر من مثيلاتها في الأقاليم الحارة الجنوبية. وقد خصص مونتسكيو لهذا الشأن فصلاً خاصاً في الجزء الأول من كتابه "روح الشرائع" في الفصل السابع عشر تحت عنوان: "كيف تكون صلة قوانين العبودية السياسية بطبيعة الإقليم". ويقول بالحرف: (تسود آسيا روح عبوديةٍ لم تتركها قط، فتعذّر أن تَجِد في جميع تواريخ هذا البلد علامةً واحدة دالّة على نَفْس حرة، ولا تَجِد فيها غير بطولة العبودية)، ولهذا يقول إن شعوب الأقاليم الشمالية كانت دائماً تُخضع مثيلاتها الجنوبية ولم يحدث العكس إلاّ نادراً. وربما تحدثَ عن أشياء مشابهة العلاّمة ابن خلدون أيضاً في "مقدمته" المعروفة. إلاّ أن الدكتور مصطفى حجازي وغيره يرفضون تلك النظرية التي لستُ متأكداً من مدى علميتها في عصرنا الحديث، وأنا شخصياً غير مؤمن بها، لكني أميل إلى تصديقها أحياناً عندما أنظر إلى هذا التاريخ الطويل الحافل بالاستبداد من جهة والخضوع والقبول من جهة ثانية، وأتمنى كما غيري أن أكون على خطأ، أو أعثر على إجابة علمية تؤكّد أو تنفي ما ذهب إليه بعض العلماء والفلاسفة، بحيث لا تبقى المسألة سجالاً بين كونها فكرا عنصريا استشراقيا استعماريا استخدمه ويستخدمه الشمال ضد الجنوب، أو كونها حقيقة علمية. وهنا بالتأكيد لا نتحدث عن النظرية العنصرية الفيزيولوجية التي سادت في أوروبا قبل أكثر من قرن، فهي نظرية ساقطة علمياً، ولكن نتحدث عن العوامل البيئية وغيرها مما قال به مونتسكيو وابن خلدون.
ولكن مما لا شك فيه، أن تاريخاً وتراثاً قهرياً استبدادياً استمر على كر القرون، لا بد وأن يخلق ذهنية نمطية وطبيعة نفسية تتشكّلان بالتراكم والتكرار، وهي تجد صعوبة بالغة بالتحرر والانعتاق.
فما زال القهر والاستبداد يمارسان على مدار الساعة في المجتمعات العربية والإسلامية، بدءاً بالبيت والمدرسة والجامعة، وصولاً لكل مؤسسات الدولة وموظّفيها. حتى أن المعلم ومحاضر الجامعة في مجتمعاتنا يتصرف، بالرغم من تلقّي بعضهم العلم في الغرب، كضابط جيش وليس كمعلم أو مربي؛ إضافة لأسلوب التلقين والترديد المتبع في المدارس والجامعات، والذي لن ينتج إلاّ ذهنية وفرقاً من المستبدين وقطيعاً آخر من الخاضعين الطائعين غير القادرين على الخلق والإبداع.
ويعتبر الضرب مثلاً، سواء في البيت أو المدرسة وسواهما، عقاباً مسموحاً به حتى للمرأة-الزوجة، بل وضروري في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، بينما يعتبر ذات السلوك في المجتمعات الأوروبية الحديثة تصرفاً غير قانوني وغير أخلاقي أيضاً. من هنا، نرى أن مسألة العنف والاستبداد ظاهرة مألوفة وغير مدانة في كثيرٍ من الأحوال، وهذا بالتأكيد ينعكس على كل أفراد المجتمع بما فيهم المثقفون، الذين ما زالوا بغالبيتهم غير قادرين على تغيير سلوكهم ليكونوا قدوة للآخرين، وتلك هي مأساة النُخب العربية والمثقفين العرب الذين ما فتئوا يمارسون القمع والإلغاء والتخوين والقطيعة غير المبررة ضد بعضهم البعض لأسباب الخلاف بالرأي والرؤيا فقط.
من هنا، تنقلب مقولة: "الخلاف بالرأي لا يفسد للود قضية"، إلى إفساد الود والقضية معاً... الجولان المحتل \ مجدل شمس - ٢٠٠٩\٦\١٠

من حزيران إلى غزة : ماذا جنى العرب من حروبهم

✓ **بقلم: جورج كتن**

حزيران من كل عام فرصة لتذكر حروب الدول العربية بعد الاستقلال وفائدة تكرارها بعد أن جربت طوال نصف قرن. وقد استغرق العرب زمناً ليدركوا دروس ومغزى هزيمة حزيران المدوية لجيوش دول الطوق واحتلال أجزاء من أراضيها، فقوى مؤثرة حاولت اعتبارها نصراً لمجرد أنها لم تسقط الأنظمة "الوطنية التقدمية" حينها. ومن الطريف أن البعض قبلها كهزيمة مع تجيير مسؤوليتها لطبقة "البورجوازية الصغيرة" الحاكمة!.أدرك جمال عبد الناصر حجم "النكسة" فسارع للاستقالة ثم تراجع عنها ليهيئ "لإزالة آثار العدوان" والقبول بحلول سلمية بالموافقة على مشروع روجرز ممهداً لخلفه السادات، أول من أقتنع بأن إسرائيل حقيقة واقعة دولية، الاعتراف بها وإقرار السلام معها الطريق الأفضل لاسترداد الاراضي المحتلة عام ٦٧ والتمكن من توجيه كل الجهود للبناء الداخلي. وبعد تخوين السادات لعقدين وصلت الدول العربية لنفس النتيجة التي وصل إليها لتعلن مبادرتها للسلام مقابل الأرض، الموافق عليها بالإجماع في مؤتمر قمة بيروت ٢٠٠٢. إلا أن الرافضين للحل التفاوضي السلمي من الجانبين المصرين على إفشاله، نجحوا في إعاقته على المسار الفلسطيني حيث أدت عسكرة الانتفاضة وعمليات حماس ضد المدنيين لتنامي التطرف في المجتمع الإسرائيلي وتزايد المصوتين في الانتخابات لأنصار التوسع والحرب عقب كل سلسلة عمليات انتحارية أو رشقات من الصواريخ على المدن الإسرائيلية. وكما أضاع العرب فرصة إقامة دولة فلسطينية على الأرض المقررة في قرار التقسيم الدولي، كان تصدي حماس لاتفاقية أوسلو أهم عوامل

إضاعة الفرصة الثانية لإقامة الدولة. والمشكلة ليست فقط في حماس بل أيضاً في قطاعات واسعة ما زالت تعتقد أن العمل المسلح يمكن أن يحقق شيئاً رغم الحروب العديدة الفاشلة.
ولإزكاء جذوة هذا الاعتقاد ومنع انطفائه تبعاً للوقائع والنتائج الأليمة للحروب المتوالية كان لا بد في كل مرة من إعلان انتصارات ما حتى لو كانت وهمية. فقد أعلنت حماس "انتصارها" عندما أخلت إسرائيل قواتها ومدنييها من القطاع، علماً بأنه لم يكن هدفاً لتوسعها الاستيطاني، مع ترك الباب مفتوحاً لإمكانية عودة قواتها. وهو ما حصل مؤخراً في العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة وإعمال القتل والتخريب فيه رداً على صواريخ حماس، ثم ليصبح خروجها بعد إنهاء مهمتها مناسبة أخرى لحماس لتعلن "انتصاراً" آخر رغم النتائج المروعة.
كل عملية دخول وخروج إسرائيلية للقطاع مستقبلاً هي مسبقاً "نصراً" لحماس!. في الدخول الصراخ أمام الرأي العام العالمي لإدانة ممارسات إسرائيل الوحشية ضد الأطفال والنساء، وفي الخروج يعلن القادة بعد ترك مخابئهم "الانتصار" لأن إسرائيل لم تبق قواتها في القطاع ولأن حماس لم يقض عليها. علماً بأنه كما يبدو لا مصلحة لإسرائيل في القضاء على حماس فبدل سلطة موحدة في القطاع والضفة تواجه الآن سلطتان متعاديتان ومتقاتلتان.
ويصل الانتشاء بالنصر الوهمي حد الهذيان ليعلن القادة مؤخراً إن "..حرب غزة نقطة تحول في الصراع مع العدو الصهيوني تؤسس لاستراتيجية تحرير تمتد من فلسطين لكل مكان.."! و.."أجبرنا العدو على الانسحاب دون أن يحقق شيئاً"! فخمسة آلاف منزل مدمر و١٢٠٠ قتيل وآلاف الجرحى وعشرات آلاف المشردين وخسائر مادية بالمليارات لا شيء يذكر في عرف "المنتصر" الهاذي، فالنصر برأيه لا علاقة له بالوقائع والتكاليف البشرية والمادية، بل بحاجة الملتفين حول معسكر الممانعة لتغذية دورية بالانتصارات الإعلامية.
فيما الانتصارات الحقيقية لحماس : "الانتصار" على الديمقراطية الفلسطينية بالقيام بانقلابها العسكري في غزة، شق الحركة الوطنية الفلسطينية وتقسيم الأراضي الفلسطينية، تقديم القطاع ورقة مساومة للمحور الإيراني الساعي للنفوذ في المنطقة على حساب القضية الفلسطينية، وتحويل المواجهة مع إسرائيل إلى مواجهة مع السلطة الفلسطينية، فقد دعت لانتفاضة ضدها في الضفة "لتنتصر الضفة كما انتصرت غزة"!. والحسرة على عهد اليسار الذي رغم عيوبه كان يميز بين التناقض الرئيسي والتناقض الثانوي.
تسير حماس على خطى إعلان الانتصارات الوهمية التي ابتدعها حزب الله في لبنان فالخروج الأول من الجنوب في العام ٢٠٠٠ يحتفل به الحزب كل عام رغم أن إسرائيل لم تحتل جنوب لبنان للتوسع بل لتوفير الأمن لحدودها وانسحبت بعد أن أخذت ضمانات دولية بعدم تعرض حدودها الشمالية لعمليات مسلحة. وقد سارعت للعودة في تموز ٢٠٠٦ عند خرق الحزب لهدوء دام ست سنوات، وخرجت بعد إقامة منطقة عازلة حتى الليطاني خالية من المسلحين واستقدام المزيد من القوات الدولية وعودة الجيش اللبناني للجنوب بعد منعه طويلاً من قبل الحزب. هذا الخروج تحول إلى "نصر إلهي"، كما تحول اجتياح بيروت في ٧ أيار الماضي والاحتفال بذكراه منذ أسابيع باعتباره "يوماً مجيداً" إلى انتصار للميليشيا على مواطنين لبنانيين وحكومة الغالبية.
وتترافق الانتصارات الوهمية عادة مع تخوين أية أصوات تشكك فيها أو تنتقد الحروب وطرق إدارتها وضرورتها أصلاً أو تدعو لمحاسبة المتسبب بها وبنتائجها المروعة، دون تعلم شيء من نقد الرأي العام الإسرائيلي العلني لفادحة إثر كل حرب وتشكيل لجان تحقيق رسمية ومحاسبتهم لأخطائهم حتى محاكمتهم.
وسبق انتصارات الميليشيات الأصولية انتصارات الأنظمة الاستبدادية كإعلان الانتصار في حرب اكتوبررغم أنه عند وقف إطلاق النار كانت القوات الإسرائيلية على بعد ١٠٠ كيلومتر من القاهرة و٤٠ كيلومتراً من دمشق، ولو استمر القتال للحقت بالعرب هزيمة أكبر من هزيمة حزيران. أما النظام الصدامي فقد أعلن الانتصار في حربه العبثية مع إيران التي كانت في حقيقتها كارثة مروعة بشرياً ومادياً للطرفين دون أن يجنوا منها أية فوائد عملية. وحتى عندما فرت القوات العراقية من الكويت أمام قوات التحالف الدولي ووقع النظام العراقي اتفاقية صفوان التي مهدت لتكبيل العراق بقرارات دولية وفرق تفتيش ومنع طيران وحصار اقتصادي وانسحاب من إقليم كردستان..،لم يتورع النظام الاستبدادي عن إعلان انتصاره لأنه ما زال قائماً ومستمراً في الممانعة! بالإضافة للانتصار الفريد من نوعه فيما بعد لما سمي بالمقاومة العراقية في قتل عشرات آلاف المدنيين العراقيين لإثبات أن قوات التحالف الدولية لم تستطع أن توفر الأمن للعراقيين بعد احتلال العراق. وهو في حقيقته انتصاراً في تأخير انسحاب هذه القوات إلى أن تصبح الحكومة العراقية المنتخبة قادرة على السيطرة على الوضع الأمني دون الحاجة لدعم خارجي.
إعلان انتصارات وهمية ضروري لبقاء الأنظمة الشمولية وعدم انهيارها نتيجة المغامرات الحربية التي تخوضها، وهو ضروري لشارع تحكم المشاعر والعواطف غالبيته بعيداً عن الوقائع والتحليل العقلاني لها، كما لمنظمات أصولية مسلحة بحاجة لانتصارات وهمية لتستمر في حشدها للأنصار تمهيداً للاستيلاء على السلطة في بلدانها بالانتخابات إذا كان ذلك ممكناً أو بالقوة المسلحة إن احتاج الأمر. لا يمكن اختصار الحرب الحديثة في ثنائية النصر أو الهزيمة إذ لا بد من تحليل دوافعها ونتائجها. ويمكن رفضها إذا كانت هناك وسائل أخرى أقل كلفة للوصول لنتائج دون الحاجة للحروب، فقد خاض العرب حروب متوالية دون أن يستردوا شبراً واحداً بينما استردت مصر كامل أراضيها المحتلة بالتفاوض وإقرار السلام. وحالياً تسعى سوريا والسلطة الفلسطينية لحل تفاوضي يعيد الارض مقابل السلام والاعتراف. أما الممانعين المقاومين الذين لم يتعلموا من دروس الحروب المكلفة فيكررون المجرب الفاشل، ليقول عنهم المثل الشعبي "من جرب المجرب عقله مخرب".
الانتصار الحقيقي لأي بلد في العالم هو في التقدم والبناء وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية والصناعية وتوفير الحريات وحياة أفضل لشعبه وتأهيل أفراده بالعلم والمعرفة ليتمكنوا من ابتكار كل ما يمكن أن يطور الحياة ويجعلها أكثر متعة. وربما يجب أخذ العبرة من ألمانيا واليابان التي رغم هزيمتها الكاملة في الحرب العالمية لم تستهلك نصف القرن المنصرم في التحضير للحروب أو خوضها لاسترداد الأراضي، إذ نبذتها كلياً وركزت جهودها على تطوير بلدانها وحياة مواطنيها حتى أصبحت في عداد الأكثر تقدماً وثراء ورفاهية في العالم.
وفي ميزان تقييم الانتصارات الحقيقية والوهمية يبدو انتصار المرأة الكويتية الأخير في الانتخابات التشريعية أكثر أهمية من أية انتصارات لجيوش نظامية أو لمسلحي ميليشيات الممانعة والمقاومة.....

حزيران ٢٠٠٩